طاعة وليّ الأمر بين الإفراط والتفريط

لفضيلة الشيخ عبد الله العنقري

ولاية الأمر أيها الإخوة مثلما كررنا وأعدنا عدة مرات هي مسألة من المسائل التي يوجد فيها إفراط وتفريط دائما.

ويأتي الخلل في مسائل الإعتقاد من فريق يفرط ويبالغ ويغلو، وفريق يفرِّط ويقصِّر. وانظر هذا في مسائل الإعتقاد كلِّها. ففي الصفات تجد المعطلة ويقابلهم المشبهة. وفي القدر تجد النفات من القدرية ويقابلهم الجبرية، وفي ما يتعلق بأمر آل البيت، تجد الرافضة وتقابلهم وقاحة وقلّة (أدب) الخوارج، في صاحب الكبيرة، تجد تساهل وتماوت المرجئة وتجد غلو المعتزلة والخوارج. وعلى هذا قِسْ أشياء كثيرة.

ومن هذا ولاية الأمر. ولاية الأمر من حيث أنها مصطلح قرآني ومصطلح ورد في السنة النبوية، ولها أحكام لا شك فيها، والله ﷻ من نِعمه أنه جعل للأمة من يرتب لها أحوالها من ولاية أمر تضبط أمور الناس، وتردع الظالم، وتمنع العدو من الدخول إلى بيضة الإسلام. فهي نعمة بلا شكّ. والواجب كما قال عمر رضي الله عنه: " لا إسلام إلا بجماعة، ولا جماعة إلا بإمامة، ولا إمامة إلا بطاعة".

ولن يكون الإسلام قائما إلاّ إذا وجدت جماعة، ولن توجد الجماعة إلا إذا وجدت إمامة تضبط هذه الجماعة، ثم إذا وجدت الإمامة ولم تحصل الطاعة، فلا حاجة ولا فائدة إلى هذه الإمامة (لا إمامة إلا بطاعة).

وبذلك أراد أن يربط لك أن بقاء الإسلام مرتبط بالجماعة، وبقاء الجماعة مرتبط بالإمامة، وبقاء الإمامة مرتبط بالطاعة. فالإخلال بأي شيء من هذه يأدي إلى فساد الدين والدنيا. فالواجب السمع والطاعة لمن ولاّه الله أمرنا كما قال ﷺ: "**وأن تناصحوا من ولاّه الله أمركم**". فالله هو الذي ولاّهم، كما قال ﷻ: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلۡمُلۡكِ تُؤۡتِي ٱلۡمُلۡكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلۡمُلۡكَ مِمَّن تَشَآءُ﴾ **آل عمران: ٢٦**

فلا يتولى أحد ، كائن من كان، أمر المسلمين إلا إذا ولاه الله جلّ وعلا. وإذا شاء سبحانه أن ينزع منه الملك نزعه.

وبالتالي، فلا يجب على المؤمن أن يجد غضاضة في أن يسمع ويطيع في المعروف، ولا يأنف أنفة أهل الجاهلية بأن يقول: "أنا لا أطيع ولا يمكن أن أسمع ولا شأن لي". وكأنه يعيش في موضع من الأرض ليس فيه معه أحد. أنت تعيش في جماعة لا بد فيها من سمع وطاعة، وأن ترتب فيها أمور دينها ودنياها. جماعة فيها مصالح، لها عدو، إذا قويت في الداخل، هابها العدو في الخارج، وإذا ضعفت، سهُل أن يجتاحها العدوّ. فأنت بهذا تضعف الجماعة وتفتح على الناس باب شر، فلا تضعف الجماعة، فقوة الإمامة قوة للجماعة.

إذا، من ناحية التأصيل الشرعي، على الولاة أن يطاعوا في المعروف.

وفي المقابل، هناك من يبالغ في أمر الطاعة مبالغة منكرة حتى وصلوا إلى حدود مخالفة لدين الله عز وجل. وقد وجدت طائفة في زمن بني أمية يُدْعون "النواصب" عندهم طاعة عمياء، ذكره شيخ الإسلام في أكثر من موضع كالمنهاج وفي الفتاوى. يقولون: إن الله أمرنا بطاعة هؤلاء الولاة، فمهما أمرونا بأمر فإننا نطيعهم وإن كان معصية. أمر المعصية فبينهم وبين الله، أمّا الأمر الذي بيننا وبينهم فقد أمرنا الله به وهو طاعتهم، فنحن نطيعهم مطلقا.

ولهذا كان يضرب بطاعتهم الخرقاء هذه المثل فيقال: "طاعة شامية" لأنهم يطيعون طاعة عمياء.

وكان عندهم اعتقاد آخر فاسد حاصله أن الله تعالى إذا استخلف خليفة فإنه يقبل منه الحسنات ويتجاوز عنه السيئات. فمهما عمل من سيئة فإن الله يعفو عنه وحسناته مقبولة.

ولك أن تستحضر يا طالب العلم إذا توهم ولي الأمر مثل هذا الأمر: طاعاته مقبولة ومعاصيه مغفورة.

وكأنه تحريض له ليفعل ما يشاء.

قال الوليد بن عبد الملك للزهري رحمه الله (وكانوا قد وضعوا حديثا مكذوبا فيه أن الله إذا استخلف خليفة قبل حساناته وتجاوز عن سيئاته.)، فقال الزهريّ رحمه الله: يا أمير المؤمنين، لست أعز على الله من داوود فإن الله ﷻ قال له: ﴿يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلۡنَٰكَ خَلِيفَةٗ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَٱحۡكُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ بِٱلۡحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلۡهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُمۡ عَذَابٞ شَدِيدُۢ بِمَا نَسُواْ يَوۡمَ ٱلۡحِسَابِ ٢٦﴾ ص: ٢٦

فتأمل يا أمير المؤمنين، هذا نبي يهدده الله تعالى.

فقال الوليد: إن الناس ليغروننا عن ديننا، أولئك كذبة، كذبوا علينا حتى ظننا فعلا أن الله تعالى يتجاوز عنا سيئاتنا ويقبل حسناتنا، فقد غرونا.

وهكذا قال غيره من السلف لأن هذا كان شائعا في بني أميّة في النواصب لأنه كان عندهم نصب وكان عندهم طاعة عمياء. أنمكر عليه علماء السلف ذلك وأخبروهم أن ذلك ليس صوابا، بل إن الأمر أعظم، فإن الله تعالى سيحاسب الوالي حسابا شديدا، أشدّ من غيره، فعليه أن يتأهب لهذه المهمة العظيمة والوقفة بين يدي الله عز وجلّ، ولهذا قال النبي ﷺ: «إِنَّكُمْ سَتَحْرِصُونَ عَلَى الإِمَارَةِ، وَسَتَكُونُ نَدَامَةً يَوْمَ القِيَامَةِ، فَنِعْمَ المُرْضِعَةُ وَبِئْسَتِ الفَاطِمَةُ» صحيح البخاري

ولمّا التقى الرشيد مع الفضيل بن عياض رحمهم الله جميعا، طلب منه أن يعضه: "يا أمير المؤمنين، كل هؤلاء يوم القيامة يبعث الواحد منهم يسأل عن نفسه، وأنت ستسأل عن هؤلاء كلهم". يعني مسؤولية ولي الأمر كبيرة جدا، وينبغي أن ينبه عليها، ويُعلم أن مسؤوليته كبيرة، وألّا يُسهل عليه الأمر هذا التسهيل الذي فعلته الناصبة، ولأجل ذلك نصّ العلماء على الدعاء لهم بالتوفيق والبطانة الصالحة، لأن مهمة الواحد منهم كبيرة جدا وفي ذمته ملايين الخلق، كل هؤلاء في ذمته: ضعفاء، فقراء، مظلومون ... يوصل إليهم حقهم، ويرفع عنهم مظلمتهم إمّا بنفسه أو بأمناء يوصلون إليهم هذا الأمر.

فمهمة ولاة الأمر كبيرة جدا ينبغي إعانتهم عليها بالطاعة لهم في المعروف وأن يُنصحوا ويبيَّن لهم الحق وأن لا يُتعصى عليهم لأنهم مشغولون بأعباء هائلة في الداخل والخارج، فلا يجب على الرعية أن تتسبب في تشتيت نظر الحاكم عن مصالحهم، لأن الحاكم مأمور شرعا أن يشتغل بهم، فإذا شغلوه، اشتغل عنهم بهم، فبدل أن يشتغل في مصالحهم، صار يخشى على حكمه من الضرر الناتج عن هذا التعصّي.

فالمسألة واضحة في السمع والطاعة لمن ولاه الربّ الأمر فيُسمع له ويطاع بالمعروف، وأما إذا أمر بمعصية فكل مخلوق أمر بمعصية فلا يسمع له ولا يطاع لا أب مع أبنائه، ولا أُمّ مع أبنائها، ولا سيِّد مع عبيده، ولا زوج مع زوجته، ولا حُكام مع رعاياهم. فلا يسمع لأحد ولا يطاع في معصية الله عز وجل. فإننا إنما نسمع ونطيع طاعة لله، فإن أمرونا بمعصية الله الذي أمرنا هو بطاعتهم، قلنا: لا سمع ولا طاعة. فنحن لا نطيعكم لسواد أعينكم، بل أطعناكم لله، فإن أمرتمونا بمعصية الله قلنا لكم: تسورتم أمرا عاليا فإن الله أجل وأعلى أن يطاع في معصيته مخلوق، كما قال ﷺ: «لَا طَاعَةَ فِي مَعْصِيَةِ اللهِ، إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ» متفق عليه وهذا لفظ مسلم.